في بعض الاستئناف على الاستعلاء الإسرائيلي

انطوان شلحت

لا مبالغة في القول إن الطريق ما زال طويلًا أمام استبطان الإسرائيليين فكرة أن «الجار الفلسطيني» ليس دونيّاً، بل هو فاعل حيوي في الفضاء الإنساني، وفي حيّز العقل والتفكير، وأن ما يحول دون هذا الاستبطان من جملة أشياء أخرى هو الإيمان الأعمى بـ«فرادة» العقل اليهودي، لا فيما يتعلّق بعمليات البناء الداخلي للكيان، وتسويق صورته في الخارج، إنما أيضاً في ما يرتبط بالاستخفاف بعقل هذا الجار، ومعرفة ما يمكن أن يفكّر فيه ويخطّط له. وسبق لنا قبل أعوام أن تناولنا خلاصات كتاب جديد لباحثيْن نفسييْن إسرائيلييْن بعنوان «المنطقة المُريحة لمجتمع في صراع» (2021)، يؤكّد أن المجتمع اليهودي، في معظمه، مُستنفَعٌ حتى إشعار آخر في ما يصفها بأنها «منطقة مريحة» بالنسبة إلى كل ما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين. وتغلب على مواقفه حيال هذا الصراع سمتان رئيسيتان: الإقصاء، والإنكار، ولا تنتابه أدنى مشاعر ذنب أو خجل إزاء ما كان وما زال يتمّ اقترافه من جرائم وآثام. ولكلا هذيْن الباحثيْن مساهماتٌ عديدة في تبيان الأساس النفساني- الاجتماعي الذي يقف عليه الصراع المذكور، وفي تحليل العوامل والمنظومات والسيرورات النفسانية الضالعة فيه، سيما التي تؤثر، بصورة بالغة، على إدراك المجتمع اليهودي الواقع بقدر ما تؤثر في السلوك الجماعيّ لهذا المجتمع، والذي ترسّخت فيه مفاهيم صنميّة على غرار العنصرية إزاء كل ما هو عربيّ، وتعزيز النزعة العرقيّة الاستعلائيّة، وترسيخ التربية الفاسدة غير المنطوية على الانفتاح والنقد.

وفي غمرة المرحلة الحاليّة من هذا الصراع التي تلت عملية طوفان الأقصى يوم 7 أكتوبر، ما زالت تتوالى في إسرائيل آراء، تنأى بنفسها عن هذا الاستنقاع، فيما يخصّ تنفيه العقل الفلسطيني والعربي، على وجه التحديد. وهي بكيفيةٍ ما تغاير ما كان سائداً عموماً حتى ما قبل فترة وجيزة، وتمثّل في إقرار بعضهم بهزيمة مؤسّسة الاستخبارات الإسرائيلية من جرّاء الإخفاق الكبير في استشراف قدرات المقاومة الفلسطينية. والمقصد على وجه التحديد تلك القدرات التي جعلت «تنظيماً مسلحاً» يأتي في الدرجة الأخيرة بين أعداء إسرائيل من حيث القوة، يتحدّى أقوى دولة في منطقة الشرق الأوسط»، كما قال اللواء احتياط يعقوب عميدرور، مستشار الأمن القومي السابق لدى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في الأيام الأولى للحرب. وكانت أهم القرائن على هذا الإخفاق متعلقة بالفشل في قراءة سلوك حركة حماس، والناجم عن تقدير معظم أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية عشية الحرب أن هذه الحركة مردوعة، ناهيك عن أنها تعاني من ضعف سياسي وعسكري. بدأت في الفترة الأخيرة تتسلّل إلى وسائل إعلام إسرائيلية مركزية آراءٌ لا تزال قليلة تستأنف على هذا الاستنقاع في تأنيب العقل الإسرائيلي إلى ناحية الإقرار بأن فعل الجانب الآخر في حيّز العقل والتفكير يمكن أن يضاهي ذلك العقل الذي يحسب أصحابُه أنه فريد من نوعه. وربما أبرز من عبّر عن هذا الأمر محلل الشؤون الأمنية في صحيفة يديعوت أحرونوت، رونين برغمان، والذي ينشر تقارير في صحيفة نيويورك تايمز الأميركية أيضاً، عندما كتب أخيراً أنه طوال الأعوام التي مرّت على قيام إسرائيل «بقينا منشغلين حتى الشمالة، في كل ما هو مرتبط بإخفاقاتنا الأمنيّة». في البحث بشكل مريع عن متّهمين بوقوع هذه الإخفاقات بين صفوفنا بغية شجبهم في الميادين العامة، وذلك بدلًا من الانشغال بالسؤال الأهم: ما دور العدو في هذه الإخفاقات؟ أو بكلمات أخرى يبدو أن لا أحد على استعداد لأن يقولها: هل وقعنا ضحيّة خداع هذا العدو؟». وفي سياق آخر، يرى برغمان أن هذا الخداع يحيل، من ضمن أمور أخرى، إلى عبقرية عقل هذا العدو، وهو ما لا يسمح الاستعلاء الإسرائيلي بالإقرار به، كون الخداع الذاتي الإسرائيلي فيما يخصّ فرادة العقل اليهودي سيكون مزدوجاً، وينسحب على مجال الاستخفاف بالعقل الخصم.

كلمة حقّ، وعالم متواطئ ومساند للباطل.

هنا تصبح الحسابات معقّدة، ويصبح المشهد مخيفاً ومُنذراً بتداعياتٍ كثيرة قد لا تكون مصر قادرةً على احتمالها. وأخطر تلك الأسئلة التي يتحفظ ذوو الشان في الإجابة عنها احتمال أن تكون أميركا، ومن ورائها إسرائيل، هي التي أوصلت، أو أوحت، بفكرة «اتحاد القبائل» بغرض تهيئة الأرضية لنقل سكّان من غزّة إلى سيناء، في الخطة القديمة الجديدة لإفراغ فلسطين من أهلها، وإن على مراحل، مقابل إرضاء مصر بمنحها «جائزة» كبرى ربما تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات قد تساهم أكثر من دولة خليجية في تغطية الجزء الأكبر منها.

وثمّة سؤال آخر يتعلق بحراسة الحدود التي قيل إنها ستكون من بين مهمّات التنظيم الجديد، وهذه المسألة تثير شكوكاً كثيرة، صحيح أن «اتحاد القبائل» ليس جيشاً، ولا يُراد منه أن يكون كذلك، حتى في أذهان القائمين عليه، لكنه سيكون أقرب إلى «ميليشيا» سوف تكون لها حصّة في القرار متى تستمكن فتتمكّن، وقد تصبح رديفاً للجيش النظامي، وربما خوفٌ مشروعٌ ومبرّر من أن يعمل الأتحاد على تمزيق الشعب المصري، وتحويله إلى شعوب، كما فعلت ميليشيات الحشد الشعبي في العراق، وإذا ما قدّر له أن يتسلّل ليصبح جزءاً من «الدولة العميقة»، ويأخذ مكانا له في إقرار السياسات والبرامج والخطط، كما يفعل «الحشد الشعبي» في عناوين فضفاضة وحمّالة أوجه، وقد عقد التنظيم الجديد مؤتمراً سمّي «مؤتمر الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس شرف، وإبراهيم العرجاني الذي يلقّبه أتباعه «ملك سيناء» لسيطرته ونفوذه رئيساً للاتحاد، وهو شخصية قبلية مثيرة للجدل، قيل إنه يمتلك شركة تجارية برأسمال ضخم، وأطلق الاتحاد على مدينة العريش الحدودية لرفح التي شهدت المؤتمر اسم «مدينة السيسي» التي ستنتحوّل إلى منطقة عازلة بمسافة بضعة كيلومترات، كما اقترّ عقد مؤتمرات في المحافظات الأخرى لتجميع القبائل وتوحيدها.

جرى كل شيء بسرعة، ومن دون مقدّمات، وقد أثار ذلك أسئلة شائكة، أقلها أنه وُلد وسط أزمة لم تشهد لها المنطقة مثيلاً منذ عقود، إذ ثمّة شعبٌ يُباد على يد قوة متوحّشة استوطنت أرضاً ليس لها، ووسط دول محبطة عاجزة حتى عن قول

هل تعود مصر إلى عصر القبيلة؟

عبد اللطيف السعدون

عندما تفقد العسكرتاريا الحاكمة في أيما بلد قدرتها على إدارة الأزمات التي تحيق بها، وتعجز عن إيجاد الحلول لمشكلات البلد الذي تحكمه، وعندما تسوء الحال إلى درجة الفصام بينها وبين مواطنيها، تعمد إلى البحث عن مخارج، ولو ضيقة وغير مأمونة العواقب، تعينها على الاسترخاء قليلاً ريثما تعيد إنتاج نفسها، وإنضاج ظروف تسمح لها بالتمدّد مقابل إرضاء مصر بمنحها «جائزة» كبرى ربما تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات قد تساهم أكثر من دولة خليجية في تغطية الجزء الأكبر منها.

وثمّة سؤال آخر يتعلق بحراسة الحدود التي قيل إنها ستكون من بين مهمّات التنظيم الجديد، وهذه المسألة تثير شكوكاً كثيرة، صحيح أن «اتحاد القبائل» ليس جيشاً، ولا يُراد منه أن يكون كذلك، حتى في أذهان القائمين عليه، لكنه سيكون أقرب إلى «ميليشيا» سوف تكون لها حصّة في القرار متى تستمكن فتتمكّن، وقد تصبح رديفاً للجيش النظامي، وربما خوفٌ مشروعٌ ومبرّر من أن يعمل الأتحاد على تمزيق الشعب المصري، وتحويله إلى شعوب، كما فعلت ميليشيات الحشد الشعبي في العراق، وإذا ما قدّر له أن يتسلّل ليصبح جزءاً من «الدولة العميقة»، ويأخذ مكانا له في إقرار السياسات والبرامج والخطط، كما يفعل «الحشد الشعبي» في عناوين فضفاضة وحمّالة أوجه.

اليوم، فسنكون أمام دكانة عربية جديدة تعيد مصر «أم الدنيا» إلى ما قبل 3200 سنة قبل الميلاد، و يثير الحرّازات بين مكوّنات المجتمع المصري المتخلفة والمتحابة على مدى قرون. هنا يمكن القطع بأن ما يحدّث اليوم لعب بالنار، وقد يعيد مصر إلى عصر القبيلة، كما قد يؤجّج الفتنة النائمة التي طالما أراد بعضهم إيقاظها. ومطلوبٌ من كل المصريين، وعلى اختلاف مشاربهم، أن يكونوا أكثر يقظةً كي لا يقعوا في الفخّ الذي يريد أعداؤهم إيقاعهم فيه.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

مناهضة التطبيع في المغرب تؤدّي إلى السجن

علي انوزلا

بعيداً عن أضواء وسائل الإعلام الكبيرة، يمرّ المغرب بفترة غير عادية من الاضطرابات بسبب الأحداث في غزّة، وكلما ارتفعت وتيرة العدوان الصهيوني ترتفع وتيرة الغضب في الشارع المغربي، ويرتفع حرج السلطة المغربية التي تتمسّك بعلاقاتها مع إسرائيل، ما ينتج فجوة تكبُر مع مرور الوقت بين السلطة والشارع الغاضب بشأن الموقف من العدوان الإسرائيلي المستمر على الفلسطينيين، والواقع أن أغلبية الشعب المغربي، الذي يتعاطف تقليدياً مع الشعب الفلسطيني، اعربت مراراً وتكراراً عن سخطها في الشوارع عدة أشهر خلال المظاهرات التي تعمل السلطة من أجل احتوائها. ممكن القلق هو الفجوة التي تزداد اتساعا بين مشاعر أغلبية الشعب والموقف الغامض للسلطات التي فرضت بقرار أحادي ومن أعلى سلطة في البلد على الحكومة والبرلمان وعلى الشعب إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة إسرائيل. ولاحتواء هذه الفجوة، صدر قبل أيام موقف مغربي رسمي يعتبر الأكثر وضوحا وصراحة في انتقاد العدوان الإسرائيلي، عن العاهل المغربي محمد السادس بصفته رئيس لجنة القدس، بمناسبة القمة الخامسة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة يومي 4 و5 مايو/ أيار الجاري في العاصمة الغامبية بانغول، وصف فيه، لأول مرة، الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين بـ «العدوان الغاشم غير المسبوق»، كما وصف ما يجري في غزّة بأنه «تهجير قسري وعقاب جماعي وأعمال انتقامية» يتعرّض لها الفلسطينيون، وذلك خلافا لبيانات الخارجية المغربية التي كانت تتحدّث عن «اعتداءات» و«أعمال عنف» تساوي بين الضحية والجلاد!

لكن، ومع استمرار الحرب العدوانية الإسرائيلية على غزّة، ما زالت السلطة المغربية تجد فيها في موقفٍ جد حرج، لا تحسُد عليه، ما بين المحافظة على علاقاتها مع الكيان الصهيوني الذي تربطه معها اتفاقات تطبيع منذ عام 2020، وما بين مراعاة مشاعر القاعدة العريضة من الشعب المغربي المؤيدة تاريخيًا للقضية الفلسطينية، والتي تخرُج باستمرار في مسيراتٍ شعبيةٍ تطالب الدولة المغربية بوقف كل أشكال التطبيع مع إسرائيل. وكلما طال أمد الحرب على غزّة، وارتفعت حصيلة ضحاياها من الفلسطينيين ترتفع حدّة الضغط على السلطة المغربية من الشارع الذي لم يتوقّف عن التظاهر، على الرغم من ضعف التعبئة الشعبية مقارنة مع الأيام الأولى للحرب، من دون أن يعني هذا تراجعا في زخم التعاطف الشعبي الكبير الذي يكنّه المغاربة للقضية الفلسطينية، وهذا ما تعيه السلطات المغربية وتحاول احتواءه باتخاذ مبادرات سياسية خجولة، مثل بيانات التنديد بالجرائم الإسرائيلية أو تقديم مساعداتٍ محدودة إلى سكّان غزّة. وفي المقابل، تُبدي السلطات نفسها صرامة، حسب ما تمليه عليها مصالحها، لتوجيه رسائل واضحة إلى معارضي اتفاقات التطبيع مع إسرائيل بأنها ماضية في تطبيعها مهما كلفها ذلك من ثمن، في نوعٍ من العناد والإصرار غير المفهومَيْن، ما يدفع مراقبين كثيرين إلى التساؤل عما إذا كانت هناك اتفاقات أو التزامات غير معلنة بين السلطات المغربية والكيان الصهيوني تجعلها عاجزةً عن التراجع عن تلك الاتفاقات المشؤومة التي فرضها القصر على الشعب من دون مراعاة مشاعر أغلبية المغاربة الذين يخرجون اليوم في مظاهراتٍ حاشدة، هي استفتاءات شعبية، في أكثر من مدينة مغربية للتعبير عن رفضهم لها.

وفي سياقٍ تتضارب مواقف السلطات المغربية ما بين سعيها إلى احتواء غضب الشارع، وفي الوقت نفسه، السماح للتظاهر لتجنّب الانفجار، فإن أي فعل لمناهضة التطبيع يصبح مشوبا بمخاطر كثيرة قد يعرّض صاحبه للمنع أو يودي به إلى السجن كما هو الحال مع المدوّن سعيد بوكيوض، الذي حكم عليه بالسجن النافذ خمس سنوات بسبب منشورات على «فيسبوك» ينتقد فيها تطبيع العلاقات مع إسرائيل، كما حكم على زميلة المدوّن عبد الرحمن زنكاض بالمدة نفسها، وأيضا بسبب تدوينات ينتقد فيها التطبيع، وتجري حاليا محاكمة ناشط آخر مناهض للتطبيع هو مصطفى دكار، الذي يتابع في حالة اعتقال بسبب نشره تدوينات تنتقد التطبيع. وينتمي الثلاثة إلى جماعة العدل والإحسان التي تعد أكبر جماعة إسلامية في المغرب، وهي التي تقف وراء المظاهرات الكبيرة التي تخرج باستمرار في مدن مغربية عديدة للتنديد بالحرب على غزّة. لذلك قرأ كثيرون في تلك المحاكمات رسائل من السلطات المغربية إلى الجماعة، ومن خلالها إلى كل المناهضين للتطبيع من أجل إخراس الأصوات الرافضة لاستمراره، ولم يستثنِ ذلك حتى الأصوات المحسوبة على التيارات اليسارية أو المستقلّة، سواء من خلال المنع الذي تتعرّض له بعض الفعاليات أو المحاكمة التي ما يخضع لها 13 ناشطا من اليساريين والمستقلين، يتابعون في حالة سراح، بسبب مشاركتهم في فعالية ضد التطبيع الاقتصادي مع الكيان الصهيوني.

> كلما طال أمد الحرب على غزّة، وارتفعت حصيلة ضحاياها من الفلسطينيين ترتفع حدّة الضغط على السلطة المغربية من الشارع الذي لم يتوقف عن التظاهر

مثل مثيلاتها في دول عربية كثيرة، لا تخفي السلطات المغربية خشيتها من تطوّرات الحرب على غزّة وتداعياتها على الوضع في بلدانها، وكثير من حكومات هذه الدول، بما فيها المغربية، تُبدي تخوّفها من التحوّلات الكبيرة التي تصنعها هذه الحرب يوميا في الرأي العام العالمي الشعبي، مع تصاعد موجات الغضب في أوساط الشباب المغاربة داخل الجامعات وامتدادها داخل المجتمعات الغربية. وفي الحالات العربية، الخوف متضاعف، لأن الحكومات تدرك أن الحرب في غزّة، بكل تداعياتها، أعادت إحياء مشروع الإسلام السياسي الذي حاولت الثورات المضادّة في زمن الربيع العربي إجهاضه، وهذا ما سبق أن كشف عنه، في بداية العدوان الإسرائيلي على غزّة، الدبلوماسي الأميركي السابق دينيس روس، الذي قال إن رغبة قادة عرب، قابلهم، هي تدمير حركة حماس، لأن أي انتصار لها، ولو معنوياً، سيغذّي أيديولوجية الرفض داخل بلدانهم. وهو الموقف نفسه الذي كشف عنه، أخيراً، مالكولم هونلين، نائب الرئيس الفخري لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى، الذي قال إن كل زعيم عربي تحدّث إليه يقول له «اهلكوا حماس دمّروهم». فما بين محاولات احتواء مشاعر شعوبها والحفاظ على مصالحها، فإن أنظمة عربية تعيش أتعس أيامها قلبها مع عروشها وسيوفها على كل ما يهدّدها حتى لو كان انتصاراً معنوياً لحركة مقاومة، من شأنه أن يبعث الأمل من جديد في إرادة الشعوب عندما تريد أن تقرّر مصيرها بنفسها.

(كاتب وإعلامي مغربي)

يا أهالي السويداء: «الأخ الأكبر» يراقبكم

عبير نصر

من محاسن المال السوري الراهن، باعتباره صورة ديستوبية وواقعية عن مجتمع فاسد ومُنهك، أنه يجبّ تلقائياً عن أسئلة الانحدار المستمرّ في حياة السوريين، وتحوّلهم تدريجياً إلى مجتمع العبيد البائس المستسلم للأمر الواقع، ما ينفي موقف الفيلسوف البريطاني جيريمي بنثام، الذي أدرك، في نهاية عصر الأنوار، أنه لم يعد بالإمكان حكم الناس من مُلك مطلق أو تراتبية صلبة، بينما الإسقاط المعاصر على هذه الرؤية الاستشرافية يأخذنا، بالضرورة، إلى حكم عائلة الأسد باعتبارها أصل مأسسة النظام الاستبدادي المطلق في سورية التي تحوّلت إلى مخفر للمراقبة والمعاقبة، لتشكل مثالاً عملياً حياً لرواية جورج أورويل الاستباقية «1984»، التي، رغم أنها قصة كلاسيكية كُتبت عقب الحرب العالمية الثانية، فإنّ تنبؤاتها في جانبها المعنوي تتّسم بشيء من النبوءة السورية تصل إلى حدّ الإدهاش، لأنها تصوّر عالماً شمولياً تغزوه لغة عنفية مستحدَثة، تتداخل مفرداتها ورموزها إلى حدّ يستحيل معه فرز الحقّ من الباطل.

رغم هذا، تبدو «سورية الأسد» مختلفة في نواحٍ عديدة، لم يكن أورويل ليتخيلها، وهو الذي كان شاهداً على إعادة تشكيل عالم ما بعد الحربين وفق قوى وأفكار جديدة، ربما لأنها، ببساطة شديدة، تقوم على فلسفة العبودية الطوعية لنظام اغتصب السلطة بقوة السلاح، فتصرّف بها كأنه في بلادٍ غزاها. ومن هنا تأتي استحالة اقتلاعه بسهولة. هي حقيقة مؤلمة، لا شكّ، لكن لها ما يبرّرها واقعياً، بعدما سلخ الأسد الأب البلاد حتى العظام، ورسم ملامح دولة بوليسية تشبهه، إلى حدّ بعيد، ملامحه المشوّهة، ليُتاح للسوريين أن يُشاهدوا «الأخ الأكبر» يراقبهم في النهار، ويسهر عليهم في الليل. ثم، وفي عهد الأسد الابن الذي لم يكن أبداً منحرفاً ولا سادياً، ولكنه كان عادياً وخجولاً بشكلٍ مرعب، وهذا أخطر ما في الأمر، تتولّد شرعية طرح رؤية موازية للأرث القذيل لجمهورية الرعب والصمت، ومفادها أن الحياة السورية اليوم ليست أكثر من حالة بهيمية في أحطّ مستوى، بل وهي التجسيد المجازي للجحيم نفسه.

بالتساوق مع ما تقدّم، علينا التسليم بأنّ عبارة «1984»، تحمل تأويلات كثيرة في الحالة السورية، على اعتبار أنّ انقصام الأسد عن الواقع هو انفصال واعٍ وتنكّر مقصود، بوهم حماية نظام قمعيّ لا يستطيع اكتساب قبوله من الناس إلا بقوة الحديد والنار. وعليه، تتناسب سيولة الشر في عالم أورويل مع الحداثة الإسرائيلية، وتتناسب السلطوية التي يعيش السوريون في جنباتها، مع أنّ الأمر لم يكن سهلاً بالنسبة للأسد، لأنه مشروط بالعلاقة الإشكالية بين السلطة المطلقة والثورات المضادة، باعتبارها قيمة وظيفية متطوّرة بتطوّر أدوات الاستبداد. وعندما يتم التغلغل في عمق هذه العلاقة العضوية، نجد أنّ قنبلة ثورية داخلية يجري التحضير لها، ولا أحد يعلم توقيت انفجارها. هل نتحدّث عن انتفاضة السويداء، بالتأكيد، وسط المراهنات على قدرتها على قلب الطاولة على بشّار الأسد، ما أغضب الأخير فما كان منه إلا التحرّك، وعلى وجه السرعة، في سبيل شفاء المتظاهرين من جنونهم، أيّ كراهيتهم القائد المفدّى.

في السياق، تُفهم عقلية الأسد ورغبته في مدّ خط حلم العائلة إلى أقصى استقامته، صارخاً بشعبه وعلى طريقة أورويل: «أنتم لا تمتلكون من البلاد سوى تلك السنتيمترات المكعبة داخل جماجمكم». وفي الحقيقة، تتأثر سيناريوهات الردّ المتوقّعة بعوامل داخلية متعلقة بتركيبة المدينة ذات الغالبية الدرزية وأكذوبة حماية الأقليات، وبخيارات النظام نفسه بالتعامل مع حراك المدينة التي تمتلك، رغم ضعفها اقتصادياً، ثقلاً مهمّاً، كونها تشكّل ممرّاً أساسياً لتهريب الكبتاغون، إضافة إلى تموضعها إلى جانب درعا التي تشكّل، بدورها، جيباً معارضاً يسعى مع جارته إلى إيجاد كيانات مدنية وسياسية توحد جهودها في ظلّ الأوضاع الكارثية الراهنة.

> لا يمكن للحقائق أن تتصادم داخل سردية التراجيديا السورية، لأنها تمثل في مجموعها اتساقاً وتكاملاً مثالياً

وبتأمل بسيط بعيدنا إلى الوقائع السورية المستندة إلى أيديولوجية عدوانية متطرّفة بالمعنى المستطير للشرّ، يمكن اختزال التطوّرات التي استجدّت أخيراً في أهم تجلياتها أنّ بشّار الأسد بات غير معنيّ «بالانخراط» في الكوارث العربية المحيطة، أهمها غزّة، إنما عينه على السويداء، وهو الذي قال «لا توجد طريقة أخرى لحكم المجتمع السوري إلا بوطء الرؤوس بالحذاء»، كما ذكر سام داغر، مراسل صحيفة وول ستريت جورنال من دمشق منذ سنوات. وعليه، على هذا أنّ الأسد الأبن، وما إن وُضع في «خانة الميك» إبّان الثورة السورية، حتى فُضحت كلّ ذرائعه الباطلة، فدمّر بلاداً بأكملها، فقط لأنّ سكينته تكدّرت داخل قصره العاجي، ويتخيّل اليوم، وبطريقة كابوسية مذهلة، المال الذي سنتنهي إليه انتفاضة السويداء أيضاً.

إحدى مفردات الهيمنة الرمزية للأفيش الإرهابي «الأخ الأكبر يراقبك»، باتت تطرح تساؤلات وجودية ملحّة عن عمق الشرّ في ذهنية «الجرّار السوري» وعن طبيعة الأيديولوجيا التي تهندس عملية استخراجه إلى السوريين وبإيشع الصور الممكنة. بهذا المعنى، يبدو أنّ بشّار الأسد ما زال مدفوعاً برغبة جامحة في معاقبة المتمرّدين على سياسته، ليمتدّ فوقه له بالطريقة ذاتها التي هتف بها أبوّاهم لحافظ بعد فرض سيطرته على المدن التي دمّرها بوحشية مريبة. وبعيداً عن التأطير داخل قوالب جاهزة، يسعنا الإشارة إلى أن طاغية لا يُذكر إلاّ وليبه اسم مدينة دمّرها أو حاول الاستيلاء عليها، اسم هولاكو اقترن بمدينة بغداد، نيرون مع روما، هتلر مع ستالينغراد. فهل ترتبط مدينة السويداء باسم بشّار الأسد، والتي تبدو انتفاضتها مزحة ثقيلة الظلّ بالنسبة له، رغم خفّتها المستغرَبة في تصوّر مبهر لمملكة اليوتوبيا السورية المشتهاة؟

(كاتبة سورية)

احتجاج في السويداء، 29 سبتمبر 2023 (سام حريري/فرانس برس)

«اقتصاد الحرب»... سرديات أوروبية تتهاوى

محمد طيفوري

ارتفع الإنفاق العالمي على التسلح، للعام التاسع على التوالي، وفق أحدث تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، شهر إبريل/ نيسان الماضي، ليصل إلى 2,4 تريليون دولار، بنسبة زيادة قدرها 6,8% عن 2022، وتبقى الأكبر على أساس سنوي منذ 2009. جغرافيا، عمّقت الزيادة كل مناطق العالم من أميركا الشمالية (943 مليار دولار)، حتى أميركا الوسطى والكاريبي (14,7 مليار دولار)، مروراً بأوروبا وآسيا ثم الشرق الأوسط فأفريقيا وأميركا الجنوبية وأوقيانوسيا، مع التباين في مقدار هذا الارتفاع، فقد حققت شمال أفريقيا أعلى نسبة (38%)، متبوعة بمنطقة شرق أوروبا (31%).

تتربع الولايات المتحدة على قائمة الدول الأكثر إنفاقاً، باستحواذها على 3/1 من إجمالي الإنفاق العسكري، بما قيمته 916 مليار دولار، بنسبة زيادة بلغت 2,3%، تليها الصين التي رفعت النسبة إلى 6%، مقارنة بالعام الماضي، لتخصص 296 مليار دولار للجيش، بذلك تكون الدولتان قد استأثرتا، وحدهما، بنصف إجمالي الإنفاق الدفاعي العالمي. روسيا الغارقة في حرب عمرها ثلاث سنوات، رفعت بدورها الإنفاق إلى 109 مليارات دولار، بزيادة قدرها 24%، ما يمثل نسبة 16% من إجمالي الإنفاق الحكومي. وجاءت الهند رابعة في القائمة، بحجم إنفاق وصل إلى 83,6 مليار دولار، ما يرفع نسبة الزيادة إلى 4,2% مقارنة بعام 2022. فيما تصدرت السعودية الإنفاق في الشرق الأوسط، بنحو 75,8 مليار دولار، بنسبة زيادة بلغت 4,3%، ما يجعلها متقدمة على دول مثل: المملكة المتحدة (74,9 مليار دولار)، والمانيا (66,8 مليار دولار)، وفرنسا (61,3 مليار دولار)، واليابان (50,2 مليار دولار). أرقام ومؤشرات متوقعة لكل مدقق في تطور الأوضاع في المشهد الدولي، فالعالم الماضي كان الأكثر دموية في العالم، خلال آخر ثلاثة عقود، حيث رصد تقرير "مسح النزاعات المسلحة حول العالم"، للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، 183 صراعا حول العالم، أغلبها ذات بعد إقليمي، ساهمت في تصاعد الأحداث العنيفة بنسبة 28%، كما رفعت ضحايا الحروب بنسبة 14%، مع توقعات بتحول معظمها إلى صراعات طويلة الأمد عصية على الحل. تعزّز عودة أوروبا نحو الحسكرة نتائج معهد ستوكهولم، فعلاوة على إنفاق الدول الأعضاء في حلف الناتو الذي بلغ 1341 مليار دولار، أي ما يعادل 55% من الإنفاق العسكري في العالم، استعاد زعماء أوروبيون، منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، مصطلح "اقتصاد الحرب" الذي ارتبط ظهوره بزمن الحرب العالمية الأولى، في السياق ذاته، تجدد النقاش داخل أكثر من دولة أوروبية، في الآونة الأخيرة، حول الخدمة العسكرية الإجبارية، حيث اعتبر وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس تعليق العمل بها، منذ عام 2011، قراراً خاطئاً. ودعا في البوندستاغ إلى إعادتها، وفق النموذج السويدي، حيث يستدعى الجيش المرشحين للخدمة، ويختار منهم المؤهلين للتعاقد معه بشكل دائم. من جانبه، ألح قائد الجيش الروماني، الجنرال غورغيتا فلاد، في فبراير/ شباط الماضي، على استعجالية تبني إطار قانوني يسمح للمتطوعين المدنيين بمتابعة التدريب العسكري، ما ينبئ بقرب عودة الخدمة الإجبارية إلى رومانيا، بعد تعليقها في عام 2007.

انتقلت لاتفيا من التخطيط إلى التنفيذ، مطلع العام الجاري، بإجبار المواطنين الذكور بأعمار ما بين 18 و27 عاما، على قضاء مدة تصل إلى 11 شهرا في الجيش، مع بقائهم جنودا احتياطيين لمدة خمس سنوات، مع ما يقتضيه ذلك من تدريبات عسكرية كل عام. يبدو أن حمى التجنيد عارمة في أوروبا، فحتى الدول التي حافظت على سريان الخدمة، مثل: السويد وإستونيا... سائرة نحو توسيعها لتعبئة أكبر عدد من الأفراد. بذلك يكون الأمر توجها أوروبيا عاما، وليس مجرد قرار فردي مرتبط بهذه الدولة أو تلك، لعله يخفف من وطأة النقص البشري الحاد في صفوف الجيوش الأوروبية؛ فنحو 2000 وظيفة عسكرية شاغرة في فرنسا، صاحبة أكبر جيش في أوروبا، أما في ألمانيا فالنسبة تصل إلى 18% من مجمل وظائف الجيش. بعيش العالم منذ أشهر، وربما سنوات، على وقع سقوط السرديات الأوروبية التي منحت الرجل الأبيض الأوروبي شرعية مخاطبة الآخرين، وأحيانا المزايدة عليهم، بعدما فضح وباء الإسلاموفوبيا زيف قيم التسامح والتعددية، وأسقط حرب غزة خطاب حقوق الإنسان وإفك القوانين والمواثيق الدولية، وتأتي عودة أوروبا إلى التسلح لتؤكد أفول سرديات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فاين شعارات السلم والإخوة والتسامح... وما تردد من شعارات رنّانة عقب تأسيس الاتحاد الأوروبي من مضى أوروبا نحو عالم بلا سلاح؟

(كاتب مغربي)

> تأتي عودة أوروبا إلى التسلح لتؤكد أفول سرديات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية

الذاكرة السورية في زمن الخَرَف

ارنست خوري

ما يفعله «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» يجدر أن تقوم به دول، بالنظر إلى أهمية المنتوج وضخامته والجهد المبذول فيه والإمكانات البشرية والمادية المطلوبة لإنجازه والحاجة المعرفية والسياسية الملحّة لوجوده. ليس المقصود العمل الفكري الثقافي الأكاديمي البحتي المعروف عن المركز، من مؤتمرات وإنتاجات وإصدارات كتب ودوريات وأوراق بحثية وغيرها مما هو من اختصاص كل مركز أبحاث ودراسات حين يستحقّ لقبه. المقصود هو المشاريع الكبرى التي بدأت مع «المؤشّر العربي» (السنوي)، وهو أكبر استطلاع للرأي يُجرى في العالم العربي منذ 2011، ثم المعجم التاريخي للغة العربية (أنجزت المرحلة الأولى منه أواخر 2018) ثم موقع «القدس: القصة الكاملة» بالإنكليزية (2022)، ثم منصّة «ذاكرة فلسطين» (2023). وصولاً إلى منصّة الذاكرة السورية التي وُلدت في فضاء الديجيتال أول من أمس الاثنين السادس من مايو/ أيار 2024، عدا عن مشاريع أخرى قيد البناء، مَن حضر إطلاق «الذاكرة السورية» في مقرّ «المركز العربي» ومعهد الدوحة للدراسات العليا في العاصمة القطرية، ومن شاهد الفعالية عبر منصّات التواصل الاجتماعي أو قرأ الكتيّب التعريفي بالمشروع، ثم تسنّى له تصفّح الموقع الإلكتروني للمنصّة، لا بد أن يكون قد دُهش بحجم الهدف إلى توثيق وأرشفة الأحداث التي مرّت على سورية منذ اندلاع الثورة (مارس/ آذار 2011)، 900 ألف مقطع فيديو، 50 ألف وثيقة، 29 ألف حدث يومي، نبذات عن 10500 كيان عسكري ومدني و334 دورية سورية وُلدت خلال الحقبة المشغول عليها بحثياً (2011 حتى أيامنا هذه)، تعريفات بأكثر من ستة آلاف شخصية ظهرت بوصفها فاعلة في الأحداث، أكثر من 2500 ساعة من الشهادات والروايات الشفهية المسجلة، مئات الأعمال الفنية واللافتات والأهازيج والهتافات التي ألّفت مشهد الثورة السمعي والبصري، لتكون إضافة إلى غيرها من تصنيفات الأرشيف والشهادات والحدث اليومي، أكبر قاعدة بيانات تتعلق بالثورة السورية.

إطلاق «الذاكرة السورية» بهذا الكمّ الهائل من البيانات يأتي في زمن دفن الثورة مليون مرّة في اليوم ممّن يعتبر نفسه منتصراً على شعب، راقصاً فوق قبوره، ومن يعترف بخسارة كل شيء، لا لأنه ثار، بل لأن كل شيء عاكسه: الظروف التي نسمّيها حظاً، نقص الخبرات، التآمر، قلة الحلفاء، وكثرة مصالحهم، الأخطاء القاتلة، وحشية العدو المدعوم من إمبراطوريات بوزن إيران وروسيا والصين وميليشيات بإمكانات جيوش كحزب الله والحشد الشعبي. لكن منصّة الذاكرة السورية ليست محاولة لإنقاذ أرشيف الثورة من النسيان، ذلك أن «لا شيء يضيع، ولا شيء يُولد من عدم، كل شيء يتحوّل» على قولة الكيميائي والفيلسوف والاقتصادي الفرنسي أنطوان لافوازييه. منصّة الذاكرة السورية بهذا المعنى وثيقة إلكترونية عملاقة برسم السوريين أولاً ومن خلفهم شعوب العالم الذين تؤكد لهم حرب أوكرانيا وصعود اليمين المتطرّف والإعجاب المتزايد بنماذج كارهة لقيمة الحرية والديمقراطية مثل روسيا، أن لا شعب «فوق رأسه خيمة» تقيه التسلّط والقمع والقتل والاحتلال والتعذيب والديكتاتورية وسلب حريته وأرضه. الشعوب العربية معنيّةٌ بهذا الكنز الذي يقدّمه «المركز العربي» للاّنعاط وللتمسّك بقيمة الحرية والديمقراطية ولمحاربة زمن عربي تغلب عليه سمات الخَرَف. «الذاكرة السورية» محاولة لمنع نسيان أن فشل الثورة لم يكن حتمياً بل له أسباب موضوعية وذاتية يمكن تجاوزها بحكمة وذكاء وإصرار، اليوم وغداً، وأن الإخفاق الكبير أوصلت إليه أيضاً أنانيات معارضين وقصر نظر ونرجسيات وتطرّف ديني وجهل سياسي وتدخلات أجنبية وحسابات شخصية وأخطاء، جعلت مرتكبيها ينافسون حكّام دمشق وطهران وموسكو وبكين في حساب توزيع المسؤوليات عن الخسارة المزلزلة. منصّة الذاكرة السورية

التعاطف مع الضحية وليس القضية

عاطف أبو سيف

العالم بحاجة لقضايا كبرى ليقف معها. والعالم هنا، بالطبع، ليس حكوماته الفاسدة العاجزة عن أن تقف أمام مسؤولياتها الأخلاقية، ولا هي المنظمات الدولية التي يشكّل صمتها انتهاكاً لتفويض إنشائها، بل المقصود بالعالم بالطبع شعوب العالم، مواطني العالم الأحرار الذين بات ما يجري حولهم صادماً لهم وغير مقبول بأي حال. ليس العالم الذي وقف متفرّجاً على ما يجري، بل وكثير من دوله الغربية قدّمت مساعدات مالية وعسكرية لإسرائيل من أجل أن تواصل ضربها غزّة بطريقة جعلت منها طرفاً في العدوان الجاري على قطاع غزّة. ليس هذا العالم الذي وقف ضد الحرب، بل عالم آخر من المواطنين العاديين وطلاب الجامعات الذين انتصروا للقيم التي آمنوا بها وقرأوا عنها وللأخلاق التي تعلّموها في دروسهم.

هل وجد هؤلاء في ما يحدث في غزّة قضية كبرى تستحقّ النضال من أجلها؟ يبدو الأمر كذلك. ثمّة جيش يقتل ويدمّر ويرتكب المجازر كل يوم وفي كل ساعة، غير مكترث لمشاعر العالم، وغير ملتفتٍ إلى ردة فعله. القضية قضية ضحية بحاجةٍ لمن يعرّف فيها ويتحدّث عن عذاباتها، هذه الضحية التي يقف العالم الرسمي متفرّجاً أمام ما يجري بحقها تحاول جاهدة أن يسمع الآخرون صوتها. لكن عبثاً، وأمام ذلك كله، ثمّة حاجةٌ لنضال أخلاقي من أجل أن يُسمع صوت هذه الضحية. ويمكن القول، بقليل من اليقين، لكنه اليقين الكافي ليكون حقيقة، إن المظاهرات في الجامعات الأميركية سلطت الضوء على طبيعة الحرب أكثر من كل المظاهرات في العالم، وربما إلى جانب التفاني المطلق للصحافة الحرّة ونضال المواطن الفلسطيني في غزّة في فضح ما يجري. كان لهذه التظاهرات دور كبير في الدفع باتجاه تنامي ضغط إدارة الرئيس بايدن، رغم ضعف هذا الضغط على تل ابيب من أجل عدم اجتياح رفح مثلاً، ومن أجل التوصل إلى تسويةٍ تخفّف من حدّة الحرب، وقد تفضي إلى وقفها بشكل كامل. بات العالم في تحدٍّ أمام أخلاقه، وصار يواجه نفسه وضميره، إذا ما كان يقبل ما يجري ويباركه، أو أنه لمرّة واحدة في صراع عمره 76 سنة سيقف ليواجه الحقيقة، فما يجري ليس صراعاً بين جارين، بل هو اعتداء من دولة غاشمة تستخدم أحدث التكنولوجيا الغربية وآخر ما وصلت إليه مصانع السلاح الأميركية والأوروبية من أجل إبادة شعب أعزل.

باتت بشاعة ما جرى طوال الشهور الماضية مستفزّة لضمائر العالم ومشاعره، خصوصا مع تناقل آلاف الصور والفيديوهات بشأن جرائم لم يسبق لهؤلاء الطلبة أن شاهدوها، فربما سمعوا عن شيءٍ مثيل لها في التاريخ، وقرأوا عن أحداث فظيعة، ولكن هذه كلها بالنسبة لهم كانت من الماضي الذي لم يخبروه، لكنهم الآن يخبرون ويعيشون في عالم تجري فيه كل هذه الفضائح وهم يسمعون ويشاهدون أثرها وضحاياها يوماً بيوم، بل إنهم يعرفون تفاصيل المذبحة وبشاعة ما يجري في اليوم نفسه الذي يجري فيه. لقد بات ضميرُهم ليس أمام المحكّ، بل بات معرّضاً للعطب وللفساد إن هم سكتوا ووافقوا على ما يجري.

> يجب أن تصبح قضية الشعب الفلسطيني إنهاء الاحتلال، قضية العالم الكبرى، القضية الأخلاقية التي تعيد إلى من يتضامن معها جزءاً من جدارته الأخلاقية واستقرار ضميره
>
> من الحالات القليلة التي يخرُج فيها طلاب الجامعات ضد حرب بعيدة عنهم لا يتأثّرون بها. على عكس الحرب الأميركية في فيتنام

لاحظوا أن بداية الهبّات الجامعية بدأت في صفوف طلاب العلوم الإنسانية وكليات العلوم الاجتماعية، لأن هؤلاء هم من يدرسون القيم والمرجعيات الأخلاقية والكتابات الفلسفية، وهي تخصّصات تتوزّع بين العلوم السياسية والقانون وعلم الاجتماع. حتى أن بعض التظاهرات في جامعات فرنسا وغيرها من الجامعات الأوروبية أيضاً كانت ضمن السياق نفسه، أي دعا لها طلاب كليات العلوم السياسية، كما هو الحال في فرنسا. المؤكّد أن ثمّة طلاباً من التخصصّات كافة، ولكن يجب الانتباه إلى أن ثمّة حضوراً واضحاً لطلاب العلوم الإنسانية والاجتماعية، وحتى أساتذة الجامعات الذين شاركوا في هذه المظاهرات كانوا من أساتذة الفلسفة والقانون. بعد ذلك، وضمن نظرية التأثير والتفاعلات الجانبية امتدّت التظاهرات وشارك فيها طلابٌ من كليات مختلفة.

ما يجري في الجامعات الأميركية هو نتاج جهود تراكمت عبر الزمن بدأت ربما بوجود الطلبة العرب في تلك الجامعات منذ ستينيات القرن الماضي، وبعد ذلك بروز أسماء لامعة في حقل العلوم الإنسانية في الجامعات الأميركية، أمثال إدوارد سعيد وإبراهيم أبو لغد وهشام شرابي وسميح فرصون ورشيد الخالدي من الجيل الأول، وبعد ذلك الحضور اللافت للباحثين الشباب من أصول فلسطينية وعربية في تلك الجامعات. وأقوى الاحتجاجات كانت ربما في جامعة كولومبيا حيث يظلّ إدوارد سعيد أبرز أساتذتها في النصف الثاني من القرن العشرين، وحيث ظلت أفكاره تؤثر في وعي طلبة الجامعة وفي دور الجامعة في المجتمع. لم يكن سعيد مجرّد أستاذ جامعي، ولم يكن مجرّد مفكر أضاف إلى الوعي الإنساني بعداً آخر بإضاءته الثمينة على مفهوم الاستشراق بالاعتماد على تفكيك النصوص الغربية، بل كان هوية بالنسبة لجيل كامل في كولومبيا، وهو ما جعل الجامعة تخصّص كرسياً بحثياً باسمه.

كان دور الجامعات تاريخياً مناهضاً للحروب. وطوال التاريخ المعاصر وقف طلاب الجامعات ضد حروب مختلفة وخرجوا في تظاهراتٍ كبيرة. ويشهد التاريخ، أيضاً، على دور كبير للجامعات في الدفع باتجاه التغيير الاجتماعي، وفي الدفاع عن الحرّيات، ويمكن استحضار أمثلةٍ كثيرة في ستينيات القرن الماضي في أوروبا تحديداً، كما في أميركا في ما يتعلق بحرب فيتنام. ولكن الملاحظ أن هذه من الحالات القليلة التي يخرُج فيها طلاب الجامعات ضد حربٍ بعيدةٍ عنهم لا يتأثرون بها. على عكس الحرب الأميركية في فيتنام التي تمس حياة الطلاب، فهم الجنود الذين يلتحقون بالمعركة، فيما الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في غزّة لا تمسّهم بشكل مباشر.

ومع ذلك، القضية الكبرى التي يخرُج من أجلها العالم هي جرائم الاحتلال والحرب التي يجب أن تقف، وليست الحقوق الوطنية الفلسطينية. بمعنى أن هؤلاء الذين يخرجون في الجامعات ويتصادمون مع الشرطة ويقيمون خياماً في مباني الجامعات وباحاتها لم يخرجوا من أجل إنهاء الاحتلال، ولا تأييداً للدولة الفلسطينية المستقلة، بل من أجل وقف الحرب والمذابح. مع ذلك، يمكن ملاحظة وجود أصواتٍ ولافتاتٍ تطالب بحرية فلسطين وإنهاء الاحتلال، لكنها لم تكن الأصوات التي ميّزت هذه التظاهرات بوضوح. خرج الطلاب احتجاجاً على فكرة الحرب، وعلى سلبية العالم في التعاطي مع الجرائم التي تحدُث بحقّ المدنيين العزّل، وهو احتجاجٌ نابع من الفكرة، وليس من طبيعة الصراع. التعاطف مع الضحية وليس مع قضية الضحية.

ثمّة فرقٌ كبيرٌ بين الانتصار للفكرة أو الانتصار للحقوق. ما يجري هو انتصارٌ للضحية ولعذابات الضحية ومطالبة بوقف ما يتعرّض له الضحايا من مذابح ومجازر، بغضّ النظر عن طبيعة مطالب الضحية، وبغضّ النظر عن طبيعة الصراع، إذا ما كان احتلالاً يجب النضال من أجل إنهائه أو مجرّد عدوان تشنّه دولةٌ على شعبٍ آخر.

التفريق بين الضحية وتطلعات الضحية السياسية (وآمالها) لا يساعد كثيراً في تسليط الضوء على الدعم الواجب أخلاقياً لهذه التطلّعات، لأنه بانتهاء الحرب قد ينتهي التضامن، وقد يتوقّف التأييد الكبير الذي حظي به الفلسطينيون في الجامعات الأميركية. وحتى لا نكون بحاجة لحرب جديدةٍ لنحظى بذلك علينا أن نستفيد مما جرى بتحويله إلى تعاطف مع القضية. يجب أن تصبح قضية الشعب الفلسطيني المتمثلة بحقوقه السياسية التي أولها إنهاء الاحتلال قضية العالم الكبرى، القضية الأخلاقية التي تعيد إلى من يتضامن معها جزءاً من جدارته الأخلاقية واستقرار ضميره. هذه هي المهمّة.

وبقدر ما أن هذا ممكن، إلا أنه يشكّل تحدّياً حقيقياً، ليس للفلسطينيين وللنشطاء هناك فقط، بل أيضاً لكل العرب وللطلبة العرب وللنشطاء المؤيدين للقضية الفلسطينية في توظيف ما يجري من تأييد لإنهاء الحرب إلى تأييد للحقوق الفلسطينية ومطالبة بإنهاء الاحتلال. وهذا يتطلّب عملاً مختلفاً ونقاشاً أعمق، يتم فيه تعميم السردية والرواية الفلسطينية عن مجمل الصراع بعيداً عن القضايا التي يمكن أن تبدو صعبة على القبول بالنسبة للوعي الغربي، حيث إن الكثير من السردية الصهيونية يتأسّس على مركبات الوعي الغربي. السردية التي تضع نفسها في قلب التاريخ الغربي منذ فجر الحضارة الأوروبية في الفترتين الهيلينية والرومانية وصولاً إلى عصر الأنوار، وبعد ذلك نشوء الوطنيات والبحث عن الدولة الوطنية. برعت الصهيونية دائماً في جعل نفسها جزءاً من نهر التاريخ الغربي، وبالتالي حصّنت روايتها في وجه أي كشف للتزييف فيها. ومع ذلك، فإن جهوداً حقيقية يمكن لها أن تُحرز الكثير من التقدّم في سبيل كشف هذا الزيف، وفي تحويل الدعم والمظاهرات لصالح الحقوق الفلسطينية القائمة على إنهاء الاحتلال في إطاره كفكرة كبرى. وهذا ممكنٌ مع ذلك.

(روائي ووزير فلسطيني سابق)

هل من رؤية فلسطينية لليوم التالي للحرب

معين الطاهر

منذ بداية حرب الإبادة على غزّة، لا يمر يوم من دون أن نقرأ مقالات وتقارير وبحوثاً صادرة عن مراكز الدراسات، على اختلاف تلاوينها، بشأن السيناريوهات المتوقعة لما صار يسمّى «اليوم التالي» للحرب، تتقدّم فيها احتمالاتٌ وتتراجع أخرى، يُجمع أغلبها على ارتباك الموقف الإسرائيلي العاجز حتى اللحظة عن بلورة تصوّر واضح لما سيؤول إليه الأمر بعد انتهاء الحرب؛ هل ستُحتل غزّة ويُفرض عليها حكم عسكري، أم سيحتفظ الاحتلال بنقاط ارتكاز داخلها وعلى محور صلاح الدين، ويكتفي بتقسيمها إلى مناطق ومربّعات، ينطلق منها ومن الحزام العازل بين القطاع ومستوطنات الغلاف في عمليات عسكرية ضد بؤر المقاومة وبنيتها التحتية ومجموعاتها، الأمر الذي تقدّر دوائر الاستخبارات الأميركية أنه سيستغرق بضع سنوات، أم أنه سيعيد بناء مستوطناته التي فكّكها وأخلاها عام 2005، ويقيم إدارة تضم متعاونين معه، وترتبط بإدارة مدنية-عسكرية يشرف عليها ويوجهها ويتحكم في مقاليدها، في نموذج مشابه لروابط القرى التي حاول تأسيسها في الضفة الغربية في منتصف سبعينات القرن الماضي، أم أنه سيعيد السلطة الفلسطينية إلى القطاع، بعد تجديدها وإعادة هيكلتها، ورسم ملامحها، لتتوافق مع اتفاقات أمنية جديدة؟ هل يحاصر غزّة ويعزلها عن محيطها العربي، وتحديدًا مصر، ويفتح طريقاً لهجرة أبنائها عبر الرصيف البحري، أم ينسحب منها تدريجيًا ويرضخ للتوجّهات الأميركية التي تحاول إنقاذ اسرائيل من نفسها ومن تخبّط قياداتها، وعجز حكومتها حتى عن الاجتماع للاتفاق على سياسات ما بعد الحرب، وتحديد أهداف قابلة للتحقيق؟

في الأيام الأولى للمقتلة، أبلغ وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، السلطة الفلسطينية أن عليها الانتظار ثلاثة أسابيع لتنتهي الحرب ويتم تصفية المقاومة ثم تعود هي إلى غزة، إذا تمكنت من ضبط الأمور في الضفة، وقد فعلت ذلك ولا تزال، منذ أكثر من سبعة أشهر، ولم تنتهِ الحرب بعد. اعترضت الحكومة الإسرائيلية على التصوّر الأميركي للاستعانة بالسلطة الفلسطينية وعودتها إلى القطاع، إذ دفعت السياسة الإسرائيلية، على الدوام، باتجاه المحافظة على الانقسام الفلسطيني، وعدم السماح بوحدة غزة والضفة الغربية، واتبعت في سبيل ذلك سياسات مختلفة مع طرفي الانقسام.

تراجعت الولايات المتحدة عن وعودها، وخرجت بمعزوفة حاجة السلطة الفلسطينية إلى الإصلاح والتجديد، وضرورة إعادة هيكلة أجهزة الأمن الفلسطيني كي تستطيع تأدية مهامها الجديدة في غزة والضفة، ورأت أن ذلك يحتاج إلى ثلاث سنوات قبل السماح بعودتها إلى المفاوضات الهادفة للتوصل إلى حل الدولتين المزعوم الذي استخدمت الولايات المتحدة حقّ النقض في مجلس الأمن للحيلولة دون تمرير قرار يدعو إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية، مدّعية أن الوقت المناسب لم يحن بعد.

> على السلطة أن تختار، العودة إلى شعبها والتحوّل إلى سلطة خدمات تحافظ على ما تحقق من إنجاز، وتعيد الولاية السياسية إلى منظمة التحرير، بعد إعادة بنائها
>
> يقف الفلسطينيون بين خيارَي تصفية قضيتهم أو بعثها من جديد، ولا توجد منطقة وسطى بينهما، ما قد يعني عدم وجود يوم تال لهذه الحرب بالمعنى المتعارف عليه

السيناريو الأكثر وضوحًا حتى الآن هو السيناريو الأميركي الذي يتمسّك بأهداف الحرب الإسرائيلية المتمثلة بتصفية المقاومة، مع الدعوة إلى تغيير الوسائل المتبعة، وتولي قوات عربية ودولية - بدعم لوجستي أميركي - مهمة حفظ النظام في غزة، والتهيئة لعودة قوات الأمن الفلسطينية إليها، مع مزايا خاصة للجيش الإسرائيلي من حيث حرية الحركة والرقابة وتنفيذ عمليات محدودة، وربط هذه الترتيبات بخطط ترمي إلى تأسيس تحالف إقليمي، يكون الكيان الصهيوني جزءًا منه، في مواجهة النظام الإيراني، مع تطبيع عربي - إسرائيلي واسع، مقابل ما تدعوه حل الدولتين. ولعلنا نعيد إلى الأذهان أن أول من طرح فكرة إرسال قوة عربية إلى غزة (رفضت الدول العربية ذلك حتى الآن) كان معهد واشنطن الذي يعبّر عن سياسة اللوبي الصهيوني، في مقال كتبه دينيس روس وروبرت ماكلوفسكي، بعد ثلاثة أسابيع من بدء حرب الإبادة، مقترحاً تشكيل قوات من الأردن ومصر والمغرب التي ترتبط بمعاهدات سلام مع إسرائيل.

تعاملت هذه السيناريوهات مع الواقع بشكل تقليدي، وتجاهلت الصمود الأسطوري للمقاومة، وانعكاسات الحرب، وامتداداتها في الإقليم، وتأثيرها في الشارع العربي، والحراك في أميركا وأوروبا التي بدأت تشهد تغيّرا في مواقف بعض دولها، والهزات المتوقعة في المجتمع الإسرائيلي، وضعف موقف السلطة الفلسطينية وتراجعه. وتعاملت معها، كما حصل بعد جميع الحروب العربية - الإسرائيلية، أو حتى بعد الاجتياحات المتلاحقة لقطاع غزة، حيث صدرت قرارات بوقف إطلاق النار وافقت عليها مختلف الأطراف، واتُخذت ترتيبات لضمان استمرارها أطول فترة ممكنة. غفلت هذه التوقعات عن رؤية الجانب الفلسطيني فيها الذي قدم أكثر من 150 ألف شهيد وجريح وأسير ومفقود، وغزّة التي دُمرت ولم تعد مكانًا صالحًا للعيش، ما يفرض رؤى مختلفة لهذه الحرب عن سابقاتها، إذ أعادت الحرب على ضراوتها الوعي لأجيال شابة بالقضية الفلسطينية الممتدة منذ أكثر من 100 عام، ولم يعد ممكنا الصمت والسكوت على استمرارها. يقف الفلسطينيون اليوم بين خيارَي تصفية قضيتهم أو بعثها من جديد، ولا توجد منطقة وسطى بينهما، ما قد يعني عدم وجود يوم تال لهذه الحرب بالمعنى المتعارف عليه، وإنما استمرار المقاومة والصراع والسير في خطوات متتابعة حتى تحقيق العدالة والحرية للشعب الفلسطيني. وليست هذا رغبة ذاتية بقدر ما هي تعبير عن ظرف موضوعي تلاحَظ فيه متغيرات كبرى وأشكال نضالية متعدّدة، تقود إلى عزلة الكيان الصهيوني ودحر الاحتلال.

بداية هذه المتغيرات سنشهدها في وضع السلطة الفلسطينة التي لم يعد بإمكانها مرواحة مكانها والبقاء في منزلة بين المنزلتين؛ التعاون مع العدو والرضوخ لمطالبه واشتراطات الرباعية، والاعتراف بالعدو والحفاظ على أمنه، وفي الوقت ذاته ادعاء تبني مشروع وطني ذابت تفاصيله كلها. على هذه السلطة أن تختار العودة إلى شعبها والتحوّل إلى سلطة خدمات تحافظ على ما تحقق من إنجاز للشعب الفلسطيني، وتعيد الولاية السياسية إلى منظمة التحرير، بعد إعادة بنائها، بحيث تصبح المرجعية الوحيدة لقيادة فلسطينية موحدة، أو أن تنساق وراء العدو فتكون خاضعة لإدارته المدنية العسكرية، وحارسة لأمن مستوطناته. وستكتشف سريعًا أن مهماتها هذه مؤقتة، بانتظار أن يستكمل العدو مخططاته الاستيطانية، ويحوّل الضفة إلى كانتونات منفصلة، فالضفة الغربية تواجه مخاطر لا تقل عن تلك التي تواجهها غزّة أو يواجهها الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام 1948، ولن يحميها سوى التصدي لرواية العدو ومخططاته، كما لن يحمي أهلنا في فلسطين المحتلة عام 1948 تماهي البعض مع سياسات الأسرلة، وإنما الصمود والتمسك بوحدة الأرض والشعب والقضية، والتصدي الحازم للأبارتهايد والتمييز العنصري، فالمعركة واحدة وإن اختلفت أشكالها وأساليبها. كما ستكتشف السلطة وهم الوعود الأميركية بحلّ الدولتين، وهدفها الرامي إلى كسب الوقت لاستكمال المشروع الصهيوني وتمرير التطبيع العربي. وما ينطبق على السلطة الفلسطينية ينطبق إلى حد كبير على حركة فتح التي ستشهد إرهاصات يستعيد فيها أبناؤها فكرتها التي سُرقت، وتاريخها المجيد الذي حاولت طمسه قيادات عابرة، ما يبشر بإعادة بلورة تيار وطني ديمقراطي يحمي المقاومة ويطور أشكالها ويعزز حراكه في فلسطين وخارجها.

يجب أن يبتعد الموقف الفلسطيني في المرحلة المقبلة عن طرح حلول للقضية الفلسطينية، هو غير معنيٍّ بحل الدولتين ضمن الدائرة التي يدور فيها منذ اتفاق أوسلو وما تبعها، فالمطلوب دحر الاحتلال من المناطق التي احتلها في حرب عام 1967، والمفاوضات لا تجري كما كانت سابقًا على مبدأ الانسحاب وإنما على آلياته فحسب، وهو غير معني أيضًا بحل الدولة الواحدة قدر اهتمامه أن تكون دولة خالية من الصهيونية ونظام الأبارتهايد والتمييز العنصري. ما يهم الشعب الفلسطيني مراكمة النضال كي يتمكن من تغيير موازين القوى وتحقيق العدالة ونيل الحرية، وهذه هو جوهر مشروعه الوطني.

بعد أكثر من 211 يومًا على بدء الحرب، لم يتمكّن العدو من القضاء على المقاومة في غزّة، ولا على مجموعاتها في الضفّة، ولن يتمكن من ذلك مستقبلًا، ولعل الرؤية الفلسطينية تتجاوز مسألة من يدير غزّة التي لن يديرها سوى أهلها، وتتلخّص في استمرار المقاومة بأشكالها المختلفة وحمايتها وتصعيدها في فلسطين كلها، وتنظيم فلسطينيي الخارج أنفسهم، والمحافظة على تمسكهم بحق العودة، والعمل مع إخوانهم على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، واستردادها دورها الوطني الديمقراطي، بمشاركة قطاعات الشعب الفلسطيني وفصائله وقواه الحية، وباعتبار المرحلة الحالية مرحلة تحرر وطني من الاحتلال والصهيونية، والنضال مع جميع القوى الصديقة من أجل عزلة إسرائيل، ومعاملتها بوصفها نظام أبارتهايد وتمييز عنصري، وملاحقة قادتها في المحافل الدولية. آفاق النضال أمام الشعب الفلسطيني أكثر من أن تُحصى، وهي تتسع أمامه بينما تضيق على العدو الذي وإن كان يبدو موحدًا في ظل حرب الإبادة، لكنه سيختنق سريعًا في خلافاته الداخلية. ما نحتاجه اليوم هو موقف موحد، وقيادة واحدة متمسكة بالرواية التاريخية لشعبنا وانخراط شعبنا كله أينما كان في هذه المعركة المصيرية، مسنودًا بأمته العربية وأحرار العالم.

(كاتب فلسطيني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads